وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان: علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
قسم: علوم التجارية
شعبة: علوم تجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس أكاديمية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التنويع الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر (2019-2023)

اولاد هدار ضحى
بريهمات هاجر
لغراب سمية

السنة الجامعية: 2024-2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

قسم: علوم التجارية

شعبة: علوم تجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس أكاديمية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التنويع الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر (2019-2023)

اولاد هدار ضحى

بريهمات هاجر

لغراب سمية

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

Ghardaia University

Faculty of Economic‹

Commercial and Management Sciences

The impact of macroeconomic variables on economic diversification

Professional supervisor

Academic year: 2024/2025

الإهداء

"بفضل الله وتوفيقه، أختتم اليوم فصلاً مهماً من حياتي، وأفتح صفحة جديدة مليئة بالأحلام والطموحات. أهدي تخرجي لكل من آمن بقدراتي وشجعني على المحدودية. لأسرتي التي لم تبخل علي بشيء، وللأرواح الطيبة التي رافقتني في هذه الرحلة. أتطلع لمستقبل مشرق، وأسأل الله أن يجعل هذه الشهادة عوناً لي على خدمة نفسي ووطني، وتحقيق ما أصبو إليه من أهداف."

ضحى

الإهداء

"بفضل الله، ثم بفضل دعمكم الذي لا يقدر بثمن، حققت حلم التخرج.

لعائلتي: يا سندي وقوتي، شكراً من القلب على كل دعوة، كل تضحية، وكل تشجيع. هذا الإنجاز لكم.

لأصدقائي: يا رفقاء الدرب، شكراً على كل لحظة دعم ومرح. صداقتكم كنز أعتز به.

هذه ليست النهاية، بل بداية لمستقبل أرجو أن يزهر بمزيد من الإنجازات. شكراً لكم جميعاً."

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة
أولاً وقبل كل شيء، أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لأستاذتي
المشرفة، [لغراب سمية]، على توجيهاتها القيمة وإرشاداتها الدائمة
التي كانت خير عون لي طوال مراحل إعداد هذه المذكرة .كما
أتوجه بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على قبولهم
مناقشة هذا العمل وإثرائه بملاحظاتهم القيمة .ولا يفوتني أن أتقدم
بالشكر لعائلتي وأصدقائي على دعمهم المتواصل وتشجيعهم الذي
لا ينقطع، والذي كان له الأثر الكبير في إتمام هذا العمل.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تركيبة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2019–2023)، والتركيز على مسار التنويع الاقتصادي باعتباره ركيزة لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس تم اعتماد مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي كمؤشر رئيسي للتنويع، وتحليل أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية عليه.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان العامل الأكثر تأثيرا بشكل معنوي في دعم التنويع الاقتصادي، في المقابل لم يظهر كل من ، البطالة، والإنفاق الحكومي تأثيرا معنويا يذكر، كما كشفت النتائج أن التضخم أثر سلبا وبشكل معنوي على التنويع الاقتصادي ، هذه النتائج تؤكد استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري وهيمنته بالمحروقات، وبهذا توصي الدراسة بضرورة تركيز السياسات العامة على تخفيف آثار التضخم وتحفيز الاستثمار الأجنبي ، بما يسهم في تحقيق تنويع اقتصادي فعال.

الكلمات المفتاحية : تنويع اقتصادي _ استثمار أجنبي _ إنفاق حكومي _ تضخم. البطالة.

Abstract

This study aims to analyze the structure of the Algerian economy during the period (2019–2023), with a focus on the path of economic diversification as a cornerstone for achieving sustainable development. Accordingly, the contribution of the non-oil sector to the Gross Domestic Product (GDP) was adopted as a key indicator of diversification, and the impact of several macroeconomic variables on it was analyzed.

The study's findings revealed that Foreign Direct Investment (FDI) had the most significant impact in supporting economic diversification. In contrast, GDP, unemployment, and government spending showed no statistically significant effect. Additionally, the results indicated that inflation had a significant negative impact on the contribution of non-oil sectors. These outcomes confirm the continued rentier nature of the Algerian economy and its dependence on hydrocarbons. Therefore, the study recommends that public policies focus on mitigating the effects of inflation and stimulating foreign investment to promote effective economic diversification.

Keywords: Economic Diversification – Gross Domestic Product – Foreign Investment – Government Spending – Inflation

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر والعرفان	**II**
الملخص	**III**
قائمة المحتويات	**IV**
مقدمة	**أ-د**
الفصل الأول:	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: متغيرات الاقتصاد الكلي وتنويع الاقتصادي	**7**
المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية	**7**
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي	**11**
المبحث: الثاني: دراسات سابقة	**13**
المطلب الأول: دراسات عربية	**13**
المطلب الثاني : دراسات أجنبية	**15**
خلاصة الفصل	**19**
الفصل الثاني الدراسة التطبيقية	
تمهيد	**21**
المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة	**21**
المطلب الأول: أدوات وإجراءات الدراسة	**21**
المطلب الثاني: عرض حصيلة تطور متغيرات الدراسة	**23**
المطلب الثالث : اختبار صلاحية نموذج الدراسة	**30**
المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	**33**
المطلب الأول : تحليل نتائج الفرضية الأولى المطلب الثاني: تحليل نتائج الفرضية الثانية و الثالثة	**33**
المطلب الثالث: تحليل نتائج الفرضية الرابعة	**40**
خلاصة الفصل	**43**
الخاتمة	**45**
قائمة المصادر والمراجع	**51**
الملاحق	

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور البطالة في الجزائر للفترة (2019 _2023)	27
02	تطور التضخم في الجزائر للفترة (2019 _2023)	28
03	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2019 _2023)	30
04	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2019 _2023)	31
05	إختبار التوزيع الطبيعي JARQUE-BERA لمتغيرات الدراسة	33
06	تحليل الإرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	34
07	نتائج إختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي	35
08	نتائج اختبار الانحدار الخطي للفرضية الثانية	38
09	نتائج إختبار الإنحدار الخطي للفرضية الثالثة	40
10	نتائج إختبار الإنحدار الخطي للفرضية الرابعة	43
11	نتائج إختبار الإنحدار الخطي للفرضية الخامسة	45

الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور البطالة في الجزائر للفترة (2019 _2023)	28
02	تطور التضخم في الجزائر للفترة (2019 _2023)	29
03	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2019 _2023)	30
04	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2019 _2023)	32

مقدمة

مقدمة

يُعتبر التنويع الاقتصادي أحد الاعمدة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الدول، خصوصًا تلك التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع اقتصادي واحد مثل قطاع المحروقات أو الزراعة. ومع تزايد الاضطرابات الاقتصادية العالمية وتقلّبات الأسواق، أضحت مسألة تنويع القاعدة الإنتاجية أولوية لدى صناع القرار، وذلك لمواجهة آثار المتغيرات الاقتصادية سواء كانت داخلية كالتضخم والبطالة، أو خارجية كالأزمات المالية وأسعار المواد الأولية.

إن المتغيرات الاقتصادية تلعب دورًا حيويًا في توجيه السياسات الاقتصادية للدول، إذ قد تكون دافعًا نحو التنويع أو عائقًا أمام تحقيقه. ومن هنا تنبع أهمية دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات والتوجه نحو تنويع الاقتصاد، لمعرفة مدى تأثيرها على هذا المسعى الاستراتيجي، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى التخلص من التبعية الاقتصادية لمورد أو قطاع معين.

إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، تبرز الإشكالية المركزية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على جهود التنويع الاقتصادي؟

التساؤلات الفرعية

- ما مدى تأثير التضخم على التنويع الاقتصادي؟
- ما مدى تأثير البطالة على التنويع الاقتصادي؟
- مدى تأثير الاستثمار على التنويع الاقتصادي؟
- ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي؟

الفرضيات الفرعية

- بما أن قيمة العملة الوطنية من محددات الاستثمار فإن التضخم له تأثير على التنويع الاقتصادي.
- بما أن القرار الاستثماري يؤثر على نتائج المؤسسة الاقتصادية على المستوى الجزئي فإن له تأثير على القرار الاستثماري على المستوى الكلى وبالتالي على التنويع الاقتصاد الوطني.
- بما أن الإنفاق الحكومي يعتبر المحرك الرئيسي للبنية التحتية بالتالي البيئة الاستثمارية على المستوى الجزئي والكلى فأنه له تأثير على التنويع الوطني.
- بما ان البطالة تقلل من القدرة الشرائية مما يحد من نمو و تنوع القطاعات الاقتصادية.

- **أهمية الدراسة**

يعد موضوع اثر متغيرات الاقتصاد الكلى على التنويع الاقتصادي من المواضيع الحيوية وهذا ما يمنح هذه الدراسة أهمية نبرزها فيما يلي:

- تتناول الدراسة موضوعا اقتصاديا راهنيا يتمثل في العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلى والتنويع الاقتصادي وهو من ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاديات ذات الطابع الريعي.
- تبرز فوائد التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي خاصة في الدول ذات اقتصاد احادي المصدر.
- تقدم مساهمة علمية من خلال الربط بين الاطار النظري والتحليل الاحصائي التطبيقي مما يجعل نتائجها ذات قيمة علمية وقابلة للاستفادة الميدانية.
- تكتسب أهمية من خلال تحليل تجريبي باستخدام بيانات واقعية ونموذج كمي يساهم في تفسير طبيعة العلاقة بين المتغيرات واختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة.

- **أهداف الدراسة**

جاءت دراسة اثر متغيرات الاقتصاد الكلى على التنويع الاقتصادي الى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلى والتنويع الاقتصادي.
- تحليل نتائج النموذج وتفسيرها في ضوء الفرضيات الموضوعية.
- دراسة العلاقة بين تلك المتغيرات ومدى تأثيرها على التنويع الاقتصادي,.
- قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على مستوى التنويع الاقتصادي.

- **أسباب اختيار الموضوع**

الاسباب الشخصية:

- أرى أن فهم المتغيرات الاقتصادية الكبرى مثل التضخم، الباطلة، الاستثمار، الانفاق الحكومي ضروي لأي باحث في الاقتصاد.
- العنوان يسمح لي بربط الجانب النظري بالدراسات التطبيقية والتحليلية.
- التنويع الاقتصادي اصبح هدفا استراتيجيا لكثير من الدول وهو من المواضيع الحيوية في الوقت الحالي.

- **الأسباب الموضوعية:**

- أهمية المتغيرات الاقتصادية الكبرى في توجيه السياسات العامة
- توفر معطيات وإحصائيات حديثة قابلة للتحليل.
- محورية موضوع التنويع الاقتصادي في الدول النامية.

- **منهج الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك في شقها النظري، من خلال عرض وتحليل المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلى والتنويع الاقتصادي اما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الكمي وذلك من خلال جمع تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بمتغيرات الدراسة وبناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتنويع الاقتصادي.

- **هيكل الدراسة:**

جاءت هذه الدراسة الي فصلين يتكون الفصل الأول من المبحث الأول الذي يتناول دراسة متغيرات الاقتصاد الكلى والتنويع الاقتصادي حيث ينقسم المبحث الأول الى مطلبين المطلب الأول تعريف لبعض المتغيرات الاقتصاد اما المطلب الثاني يتحدث عن مفهوم التنويع الاقتصادي واهميته وفيما يخص المبحث الثاني فقد تطرق الى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث تم تقسيمه الى مطلبين الأول استعرض الدراسات العربية بينما تضمن الثاني الدراسات الأجنبية اما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية واحتوى بدوره على مبحثين تناول المبحث الأول الإجراءات المنهجية للدراسة وتضمن ثلاثة مطالب تطرق المطلب الأول إلى أدوات وإجراءات الدراسة بينما عرض المطلب الثاني حصيلة تطور المتغيرات الاقتصاد محل الدراسة اما الطلب الثالث فخصص لاختبار صلاحية نموذج الدراسة في حين ركز المبحث الثاني على مناقشة نتائج الدراسة حيث خصص المطلب الأول لتحليل نتائج الفرضية الأولى والمطلب الثاني لتحليل نتائج الفرضيتين التانية و الثالثة في حين تناول المطلب الثالث تحليل نتائج الفرضية الرابعة

حدود الدراسة :

تركز هذه الدراسة على تحليل أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتتمثل الحدود الزمانية لها في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023. هذه الفترة تم اختيارها لأهميتها البالغة، حيث شهدت الجزائر تحولات اقتصادية وسياسية متسارعة، بما في ذلك تداعيات جائحة كوفيد-19، وتقلبات أسعار النفط، وتغيرات في السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنويع بعيدًا عن الاعتماد المفرط على المحروقات. أما الحدود المكانية للدراسة، فهي مقتصرة على الجزائر كحالة دراسية، مما يسمح بتحليل معمق للظروف المحلية والخصوصيات الاقتصادية التي تؤثر على عملية التنويع.

الفصل الأول
الإطار النظري

تمهيد:

يشكل تأثير المتغيرات الاقتصادية عاملا حاسما في مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق التنويع إذ تؤدي هذه المتغيرات أدوارا متباينة قد تدعم التنويع أو تحد من فعاليته، بحسب طبيعة الاقتصاد والسياسات المعتمدة حيث يعد التنويع الاقتصادي من أبرز الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدول إلى تحقيقها.

وبناء على ذلك سيتم في هذا الفصل التطرق أولا إلى المتغيرات الاقتصادية ثم الوقوف عند التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: متغيرات الاقتصاد الكلي وتنويع الاقتصادي

المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية

المتغيرات الاقتصادية هي العوامل التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على الأنشطة الاقتصادية في أي دولة وتعد هذه المتغيرات أساسية لفهم حركة الاقتصاد تساهم في تحديد مستويات النمو الاقتصادي ومن أبرز المتغيرات الاقتصادية نجد:

أولا: البطالة

تعرف البطالة وفق منظورها الواسع على أنها: [1] الحالة التي يكون فيها الفرد بلا عمل أي لا يزاول أي نشاط مهني خلال فترة زمنية معينة ولا يكون غيابه عن العمل راجعا إلى ظروف مؤقت.

وبناء على هاذ التعريف يمكن تحديد مجموعة من الشروط التي يجب توفرها لتصنيف الفرد كعاطل عن العمل وهي كالتالي:

لا يعد الاستعداد للعمل وحده كافيا لتصنيف الفرد كعاطل عن العمل يجب ان يكون مستعدا فعليا لقبول أي فرصة عمل متاحة.

لا يعد الشخص باحثا عن العمل إذا لم يقم بأي جهود فعلية في هذا الاتجاه سواء كان بسبب قناعته بعدم توفر وظائف أو نتيجة لعوامل أو نقص المعلومات حول سوق العمل أو لأسباب أخرى.

تقاس البطالة عادة بنسبة عدد الأفراد غير العاملين إلى إجمالي قوة العمل أي مجموع الأفراد القادرين والراغبين في العمل وتشمل قوة العمل جميع الأشخاص البالغين مع استبعاد الأطفال والعجزة وكبار السن وللحصول على معدل البطالة يمكن استخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة اجمالي}} \times 100$$

1-أنواع البطالة:

تعد الباطلة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية حيث أن البطالة حالة ديناميكية تتغير باستمرار وبناء على معيار المتبع لتصنيف ودراسة ظاهرة البطالة فقد تم تصنيف أشكال البطالة إلى عدة أنواع:

*** البطالة المقنعة:**

تشير البطالة المقنعة إلى حالة تتواجد فيها عمالة زائدة ضمن قطاع معين دون ان تكون لها مساهمة حقيقية في العملية الإنتاجية ووجود عدد من الأفراد يعملون في مهام لا تتطلب هاذ الحجم من العمالة وتكون إنتاجيتهم وقدراتهم منخفضة ويكون هذا النوع من البطالة بارز في الدول النامية.

*** البطالة الاحتكاكية:**

تشير هذه الحالة إلى توقف مؤقت عن العمل يحدث عندما يغادر الأفراد وظائفهم الحالية بهدف الانتقال إلى وظائف أخرى أو نتيجة لتوقف مؤقت لأسباب الدراسة أو البحث عن فرص عمل جديدة.[2]

*** البطالة الدورية:**

تنشأ البطالة الدورية نتيجة لتقلبات الدورة الاقتصادية خلال فترات الركود فينخفض مستوى الطلب الكلى مما يدفع المؤسسات الى تقليص جزء من القوة العاملة لديها وبالتالي ارتفاع معدل البطالة يعد مؤقتا حيت هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدا الطلب الكلى بالارتفاع وبدء في مرحلة الانتعاش.

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1435 هـ- 2014م، ص 216-217.

[2]إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 223.

*** البطالة الهيكلية:**

تعرف البطالة الهيكلية بأنها نوع من التعطيل يصيب فئة من القوى العاملة نتيجة تغيرات في البنية الاقتصـاد مما يؤدي الى عدم التوافق بين المهارات التي يمتلكها العاملون وبين الوظـائف المتاحـة وتحدث البطالة الهيكلية بسبب في تغير أنماط الطلب على السلع والخدمات او تحولات في طرق الإنتاج كما قد تنتج تغيرات في سوق العمل بدخول فئات جديدة مثل المراهقين او شباب كما يمكن تجاوز هذه الباطلة من خلال التدريب لاكتساب مهارات لمواكبة سوق العمل الجديدة.[1]

*** البطالة الموسمية:**

تحدث البطالة نتيجة التغيرات موسمية تؤثر على بعض القطاعات مثل الزراعة والسياحة وتظهر هذه البطالة خلال فترات من العام يتراجع فيها الطلب على العمل بسبب تغيرات في النشاط الاقتصادي أو نتيجة لتقلبات في أنماط الاستهلاك كما يحدث بسبب انخفاض الطلب الكلى في بعض قطاعات مما يؤدي إلى فقدان العاملين لوظائفهم مؤقتا.

- الناتج الكامن او المحتمل.

ثانيا: الاستثمار:

يعرف الاستثمار بصفة عامة على انه استخدام الموارد المالية الحالية بهدف تحقيق عوائد مستقبلية أكبر وأما من وجهة الكينزية فإن الاستثمار يعد إنفاقا يوجه نحو اقتناء أصول رأسمالية جديدة، مما يسهم في زيادة القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل.[2]

1-أهمية الاستثمار:

يعد الاستثمار من الاعمدة الأساسية للاقتصاد وتنمية مختلف القطاعات ومن هاذ المنطلق سنتطرق الى أهمية الاستثمار: [3]

- الاستثمار عنصر أساسي في تطوير المؤسسات والاقتصاد.
- يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة والمجتمع.
- يساعد على خلق فرص عمل.
- يساهم في تقليل معدلات البطالة
- يحقق عوائد مالية تسمح للمؤسسات بالاستمرار والتوسيع

ثالثا: الانفاق الحكومي:

[1] إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 224.
[2] بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، عنابة، 1428 ه -2007 م، ص 121.
[3] مرجع نفسه، ص 123.

الانفاق الحكومي يمثل اجمالي النفقات التي تخصصها الدول الدولة لشراء السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية او استثمارية.[1]

ويتضمن هذا الإنفاق جميع المشتريات التي تقوم الحكومة من مواد وخدمات بالإضافة الى الاستثمارات في البنية التحتية مثل بناء المدراس والمستشفيات وتنفيذ المشاريع المختلفة الى جانب دفع الرواتب والأجور أما التحويلات المالية كالإعانات التي تمنح دون مقابل إنتاجي مباشر فلا تعد جزءا من الانفاق الحكومي لأنها لا تسهم في الناتج المحلي ولا تعد ضمن العمليات الإنتاجية.

وان الحكومة لا تميز في حساباتها بين الانفاق على السلع والخدمات الجارية والانفاق على الأصول الثابتة تعالج جميع النفقات بالطريقة ذاتها سواء كانت موجهة لأجور الموظفين او تنفيذ مشاريع استثمارية.

رابعا: التضخم

يعد التضخم مصطلحا اقتصاديا يشمل المفاهيم التالية:

- يعد التضخم ظاهرة اقتصادية تتمثل في تراجع القدرة الشرائية للعملة نتيجة لارتفاع عام في الأسعار، مما يؤدي الى تسارع تداول النقود وتقليل فعاليتها كوسيلة للاحتفاظ بالقيمة.
- يعرف التضخم بأنه حالة يزداد فيها الطلب الإجمالي الفعال على السلع والخدمات بشكل يتجاوز الكميات المعروضة منها في السوق.[2]

يرى الاقتصادي كينز ان التضخم يحدث عندما تزداد القوة الشرائية دون ان يقابلها نمو مواز في الإنتاج الكلى ويحدث ذلك عند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته وأهدافه

أولا: مفهوم التنوع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن تبني مجموعة متنامية من الأنشطة التي تؤثر بشكل مشترك على النتائج الاقتصادية ويشمل التنويع على سبيل المثال توسيع مصادر الناتج المحلي الإجمالي او تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة بالإضافة اللي التنويع الأسواق مثل الأسواق المحلية او أسواق الصادرات.[3]

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي

---

[1] وفاء شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، مقدمة الرياضيات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 53

[2] محمد دعمي، أمال تباني، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال فترة 2000-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 171.

[3] جلود فاطمة الزهراء، التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1990-2020، مذكرة تخرج ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021، ص 02.

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في: [1]

- خفض درجة المخاطر الاقتصادية وزيادة قدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات الخارجية المفاجئة.
- رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية عبر تحسين الجودة وتوسيع قاعدة الصادرات.
- تقليص الاعتماد على الاستيراد الخارجي للسلع الاستهلاكية وزيادة الصادرات مما يؤدي الى تحسين ميزان مدفوعات وتعزيز الاقتصاد.
- تحفيز النمو المستدام من خلال تطوير قطاعات متعددة تسهم في تنويع مصادر الدخل القومي ما يعزز من جاذبية الاقتصاد للاستثمار المحلي والأجنبي.
- تقوية بنية الاقتصاد الوطني ليصب أكثر قدرة على التكيف ومواجهة الأزمات وتقليل أثر التقلبات التي تصيب قطاع واحد.

ثالثا: فوائد التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع من الأساليب الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات والمستثمرون وهذا الإطار يمكن استعراض أبرز فوائد: [2]

- يعد التنويع الاقتصادي أحد الأركان الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها نظرا لقدرتها على تجاوز العوائق الاقتصادية والاجتماعية مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الكلي، فيعد التنويع الاقتصادي أداة استراتيجية لتقليل على الاعتماد على قطاع إنتاجي واحد لتمويل الإنفاق العام.
- يعزز التنويع الاقتصادي استقطاب الاستثمار من خلال تقوية الروابط بين قطاعات المختلفة ورفع مستوى الطلب على مختلف منتجاتها ويساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز معدلات النمو من خلال دوره في تحسين إنتاجية العمل وتنمية راس المال.

المبحث: الثاني: دراسات سابقة

المطلب الأول: دراسات عربية

[1] سليمة غدير أحمد، عائشة سلمة كيحلي، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال – هيرشمان للفترة 2017-2021، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2022، ص 168.

[2] خرافي خديجة، بن يوب لطيفة، قياس دور تنويع القطاعات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1999-2022، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15، العدد 02، 2024، ص 36

1- عبد الكريم بلهوشات – جامعة سطيف(2021) عنوان الدراسة :أثر الإنفاق الحكومي وسعر الصرف على النمو الاقتصادي غير النفطي

الملخص : تناولت الدراسة أثر الإنفاق الحكومي وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية بالجزائر خلال فترة محددة .ركزت الدراسة على تحليل كيف يمكن للسياسات المالية والنقدية أن تدعم التنويع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على المحروقات .استخدمت منهجًا كميًا يعتمد على بيانات إحصائية لتقييم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له دور محدود إذا لم يكن موجهاً بشكل صحيح نحو القطاعات غير النفطية .كما بينت أهمية استقرار سعر الصرف في جذب الاستثمارات وتنمية القطاعات الإنتاجية .وأوصت الدراسة بسياسات مالية أكثر فعالية لدعم التنويع الاقتصادي.

2- لعرابي سمير – جامعة الجزائر03 (2020)، عنوان الدراسة :العلاقة بين التضخم والتنمية الاقتصادية.

الملخص: بحثت هذه الدراسة العلاقة بين التضخم والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مع التركيز على التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي المستدام .اعتمدت الدراسة على التحليل الاقتصادي القياسي لاختبار الفرضيات حول دور التضخم في الاقتصاد الجزائري .أظهرت النتائج أن ارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلبًا على القطاعات غير النفطية ويعيق جهود التنويع الاقتصادي .كما ناقشت الدراسة كيف يمكن للسياسات النقدية أن تساهم في السيطرة على التضخم لتحقيق استقرار اقتصادي أفضل .وأكدت الحاجة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية لتعزيز التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل

3- عبد القادر مسعود – جامعة تبسة (2023) عنوان الدراسة: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بتنمية القطاعات الصناعية خارج المحروقات

الملخص: ركزت الدراسة على تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم وتنمية القطاعات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر. استخدمت الدراسة بيانات إحصائية ومنهج تحليلي لتقييم تأثير الاستثمار الأجنبي على تحسين الإنتاجية وفتح أسواق جديدة. أوضحت النتائج أن الاستثمار الأجنبي يسهم بشكل ملحوظ في تعزيز القطاعات غير النفطية، لكنه يحتاج إلى إطار تنظيمي داعم للنجاح. كما ناقشت الدراسة تحديات جذب الاستثمار الأجنبي وتأثيرها على عملية التنويع الاقتصادي. وأوصت بضرورة تطوير سياسات لجذب استثمارات مستدامة تركز على القطاعات ذات القيمة المضافة.

4- أمينة بوزيد – جامعة وهران (2022)، عنوان الدراسة: أثر الإنفاق الحكومي على الأداء الاقتصادي الكلي.

الملخص: بحثت الدراسة أثر الإنفاق الحكومي على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر، مع التركيز على القطاعات غير النفطية. استخدمت الدراسة منهجية تحليلية لقياس تأثير الإنفاق الحكومي على النمو

الاقتصـادي والتنويع. بينت النتائج أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل محدود على دعم القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، خاصـة في ظل غياب استراتيجيات موجهة. كما ناقشت أهمية تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لتحقيق نتائج أفضل في دعم التنمية الاقتصادية. وأوصت بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق لتعزيز القطاعات ذات الأولوية وتحقيق تنويع اقتصادي فعال.

5- ياسين مجوبي – جامعة قسنطينة(2023) ، عنوان الدراسة: تقييم السياسة الاقتصادية ودعم قطاعات الفلاحة والصناعة.

الملخص: تناولت الدراسة تقييم السياسة الاقتصادية الجزائرية ودورها في دعم قطاعات الفلاحة والصناعة كركائز للتنويع الاقتصادي. استخدمت الدراسة منهجًا تحليليًا لتقييم فعالية البرامج والسياسات الحكومية في تعزيز الإنتاجية وتوسيع القاعدة الاقتصادية. أظهرت النتائج وجود قصور في بعض السياسات وعدم توافقها مع متطلبات التنويع. كما أشارت إلى ضرورة تحسين التنسيق بين الجهات المعنية وتوفير الدعم المالي والتقني للقطاعات غير النفطية. وأوصت الدراسة بوضع خطط استراتيجية متكاملة لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

المطلب الثاني : دراسات أجنبية

6- دراسة البنك الدولي(2020) عنوان الدراسة : FDI and Economic Diversification in Resource-Rich Countries

الملخص: تناولت الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية .أكدت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي يعتبر عنصرًا أساسيًا في نقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية في القطاعات غير النفطية .ناقشت الدراسة كيف يمكن للحكومات تحسين بيئة الاستثمار لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية .كما سلطت الضوء على ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لضمان استدامة التنويع الاقتصادي .وأبرزت الدراسة أن الفشل في تنويع الاقتصاد يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية وتقلبات الأسعار العالمية.

7- دراسة(2021) OECD Report عنوان الدراسة : Macroeconomic Policies and Structural Diversification

الملخص :ركز التقرير على العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والتنويع الهيكلي في الاقتصادات الناشئة، مع دراسة حالات من مناطق جغرافية متعددة .أشار التقرير إلى أن التنويع الاقتصادي يتطلب تضافر السياسات النقدية والمالية والتجارية لدعم القطاعات غير النفطية .كما تناول تأثير التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع .أكدت الدراسة على أهمية بناء مؤسسات قوية وتعزيز بيئة

الأعمال لتحفيز النمو المستدام .وأوصت التقرير بضرورة اعتماد استراتيجيات شاملة ومتكاملة لتعزيز التنويع الاقتصادي.

8- (2022) IMF Working Paper عنوان الدراسة Economic Diversification in MENA Oil Exporters :

الملخص: قدم هذا التقرير تحليلاً موسعًا حول التنويع الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على الاقتصادات الريعية. درس تأثير المتغيرات الكلية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، والنمو الاقتصادي على عملية التنويع. أشار التقرير إلى أن الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية تواجه تحديات كبيرة في تنويع مصادر دخلها. كما سلط الضوء على أهمية الإصلاحات الاقتصادية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. وأكد أن تحقيق تنويع اقتصادي فعّال يتطلب سياسات مالية ونقدية متكاملة ودعم للقطاعات الإنتاجية

مقارنة الدراسات السابقة

الرقم	الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1	دراسة عبد الكريم بلهوشات(2021)	تناولت أثر الإنفاق الحكومي وسعر الصرف على النمو غير النفطي.	ركزت على السياسات المالية والنقدية بينما دراستنا تحليل أوسع للمتغيرات الكلية.
2	دراسة لعرابي سمير (2020)	بحثت التضخم وتأثيره على النمو والتنويع الاقتصادي.	ركزت على السياسات النقدية والسيطرة على التضخم فقط، دون تحليل الاستثمار الأجنبي.
3	دراسة عبد القادر مسعود (2023)	ركزت على دور الاستثمار الأجنبي في دعم القطاعات الصناعية .	لم تتطرق لتأثير التضخم أو الإنفاق الحكومي كما في دراستنا.
4	دراسة أمينة بوزيد (2022)	.بحثت أثر الإنفاق الحكومي على القطاعات غير النفطية.	ركزت فقط على الإنفاق الحكومي، بينما دراستنا شملت متغيرات أوسع وتأثير الاستثمار الأجنبي.
5	دراسة ياسين مجوبي (2023)	قيمت السياسات الاقتصادية لدعم قطاعات الفلاحة و الصناعة	أعطت اهتماماً أقل للمتغيرات الاقتصادية الكلية مقارنة بدراستنا
6	دراسة البنك الدولي (2020)	ناقشت دور الاستثمار الأجنبي في التنويع الاقتصادي للدول الغنية بالموارد.	تركز على تحليل عالمي بينما دراستنا تحليل تفصيلي للمتغيرات الاقتصادية الجزائرية..
7	دراسة OECD Report (2021)	ناقشت السياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على التنويع الهيكلي.	ركزت على اقتصادات ناشئة متعددة وليس بشكل مركز على الجزائر.
8	IMF Working paper(2022)	تحليل شامل للمتغيرات الكلية وتأثيرها على التنويع في منطقةMENA	دراسة إقليمية مقارنة مع تركيز دراستنا على الحالة الجزائرية فقط. .

التعليق التحليلي على الدراسات السابقة مقارنة بالدراسة الحالية

أوجه التشابه

تتشابه الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في التركيز على موضوع التنويع الاقتصادي والاعتماد على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الاستثمار الأجنبي والتضخم. تعكس هذه الدراسات اهتمامًا علميًا موحدًا بدراسة العوامل المؤثرة في تنويع الاقتصاد الجزائري.

أوجه الاختلاف

تختلف الدراسة الحالية عن غيرها بكونها تستخدم نموذجًا إحصائيًا شاملاً يجمع بين خمسة متغيرات كلية رئيسية معتمدًا مؤشرًا دقيقًا للتنويع الاقتصادي عبر مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، بينما اقتصرت الدراسات السابقة على تحليلات جزئية أو وصفية.

ما يميز الدراسة الحالية

تتميز الدراسة الحالية بحداثة فترة التحليل (2019–2023) التي تشمل جائحة كوفيد-19 والتغيرات الاقتصادية المعاصرة، مما يمنح نتائجها دقة وواقعية أكبر. كما تقدم توصيات عملية تستند إلى نتائج إحصائية معنوية، مما يعزز من أهميتها كمرجع لصناع القرار في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام في الجزائر.

خلاصة الفصل:

يؤكد الإطار النظري على أن التنويع الاقتصادي ليس عملية تلقائية، بل يتطلب تدخلاً واعياً ومدروساً من جانب الحكومة من خلال سياسات اقتصاد كلي مستقرة وموجهة. يجب أن تكون هذه السياسات متكاملة وتستهدف تحسين مناخ الاستثمار، تعزيز القدرة التنافسية، وتنمية الموارد البشرية، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الهيكلية لكل اقتصاد. فهم هذه العلاقة الديناميكية أمر بالغ الأهمية لتصميم سياسات فعالة تدعم التحول الهيكلي نحو اقتصادات أكثر تنوعًا ومرونة.

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية

تمهيد :

بعد التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للدراسة، الذي تناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بمتغيرات الإقتصاد الكلي وكذا التنويع الاقتصادي، إلى جانب عرض أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة، في هذا الفصل ستم الإنتقال إلى الجانب التطبيقي، وذلك من خلال تقديم قراءة وصفية وتحليلية لتطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2019–2023)، ومدى إنعكاسها على مسار التنويع الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يهدف المحور الأول إلى عرض جداول إحصائية توضّح تطور كل من معدل البطالة، معدل التضخم، حجم الإنفاق الحكومي، والاستثمار الأجنبي المباشر، بصفتها متغيرات مستقلة، إلى جانب تتبع تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي كمخرجات (المتغير التابع). ويمثّل هذا العرض قاعدة أساسية لفهم الاتجاهات العامة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، ويشكّل أرضية تمهيدية للقيام بالتحليل القياسي في المبحث اللاحق من هذا الفصل .

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة

من خلال هذا المحور من الدراسة، سنقوم بعرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية، التي تم الاعتماد عليها كمتغيرات في نموذج الدراسة، بالاعتماد على الأسلوب التحليلي والأسلوب الوصفي على مدى فترة الدراسة (2019_2023).

المطلب الأول: أدوات وإجراءات الدراسة

تعد الأدوات المعتمد عليها في البحث العلمي الوسيلة التي يقوم بها صاحب الدراسة بجمع البيانات قصد تحليلها وتوبيبها ثم عرضها في شكل معلومات قابلة للقراءة والتحليل، فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على الهيئات الرسمية في الجزائر قصد الحصول على بيانات الدراسة، وقصد الحصول على معلومات تخدم أهداف الدراسة كان لابد من إتباع منهجية معينة مع برامج تستخدم لهذا الغرض .

الفرع الأول : الأساليب و البرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها فقد تم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بإستخدام الحزمة البرمجية متخصصة في التحليل الإحصائي والاقتصادي، برنامج EVIews V.12_ وهذا نظرا لملائمته لمثل هذه الدراسة، ومحاولة للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان.

وقد شملت الأساليب المستخدمة في التحليل ما يلي:

أولا:ا لإحصاءات الوصفية وإختبار التوزيع الطبيعي :وذلك للتعرف على الخصائص العامة للبيانات كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وأداء اختبار "جارك-بيرا " **(Jarque-Bera)** للتحقق من مدى تقارب توزيع البيانات من التوزيع الطبيعي؛

- **معامل الإرتباط لبيرسون :(Pearson Correlation)** لقياس قوة ونوع العلاقة بين المتغيرات المدروسة (طردية أو عكسية)، والتأكد من عدم وجود إرتباط عالي جدا قد يشير إلى مشكلة التعدد الخطي؛
- **إختبارات عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)** للتحقق من صحة فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي في نموذج الإنحدار المقدر، قصد الحفاظ على كفاءة المقدرات وصحة الإستدلالات الإحصائية.
- **أسلوب الانحدار الخطي البسيط :(Simple Linear Regression)** لتحليل وتفسير أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، واختبار دلالة النموذج من خلال معامل التحديد (R^2) والقيمة الاحتمالية لاختبارF ، إضافة إلى فحص معاملات الانحدار.

الفرع الثاني : وصف متغيرات الدراسة

تبرز أهمية كل من والإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات التدخل العمومي لتحقيق الاستقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي، فضلًا عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تُعد مصدرًا مهمًا لدعم الإنتاج ونقل التكنولوجيا وتعزيز فرص التشغيل، وفي هذا السياق تسعى الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة من خلال توظيف مختلف الإمكانات المتاحة في ظل تبني إصلاحات إقتصادية شاملة، وقد مست هذه الإصلاحات الجوانب النتعلقة بالسياسات الخاصة بالتوازنات الإقتصادية الكبرى، بهدف التحكم أو التقليص من معدل التضخم، تقليص معدلات البطالة، وتحفيز الإستثمار المحلي والأجنبي، بما يمهد الطريق نحو تنويع إقتصادي فعال ومستدام.

ثالثا : خصائص متغيرات الدراسة

في إطار البحث عن نموذج يوضح أهم العوامل المؤثرة على التنويع الاقتصادي تم الإعتماد على المؤشرات الإقتصادية المستمدة من الإقتصاد الكلي كما يلي :

المتغيرات المستقلة :

- معدل البطالة **(UR)**؛
- معدل التضخم **(INF)** ؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)**؛
- الإنفاق الحكومي **(GOVEXP)** ؛

المتغير التابع:

التنويع الاقتصادي (مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي)(**NOGDP**).

المطلب الثاني: عرض حصيلة تطور متغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تقديم نظرة وصفية تحليلية لتطور أهم متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2019–2023)، والتي تمثل المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، وهي: معدل البطالة، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، والإستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى عرض لذات الفترة حول مؤشر التنويع الإقتصادي باعتباره المتغير التابع، وقد تم ذلك من خلال جداول إحصائية توضح الاتجاهات العامة لهذه المتغيرات عبر السنوات، بهدف تمهيد الأرضية للتحليل القياسي في الفصول اللاحقة، وفهم السياق الاقتصادي الذي شهد العديد من التحديات الداخلية والخارجية خلال هذه الفترة.

الفرع الأول : مؤشر البطالة

مؤشر البطالة من أهم المؤشرات الإتصادية الكلية التي تعكس الحالة الصحية لسوق العمل والإقتصاد الوطني بصفة عامة، فهو لا يظهر فقط حجم القوى العاملة غير المستغلة، بل يرتبط أيضًا بمستويات عديدة مرتبطة بمتغيرات الإقتصاد الكلي والوضع الإجتماعي، وفيما يلي جدول يظهر لنا تطور هذا المؤشر للفترة (20219_ 2023) في الجزائر كالآتي :

الجدول رقم (2_1) : تطور البطالة في الجزائر للفترة (2019 _2023)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	12.3%	14.1%	13.6%	12.3%	11.7%

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019 _2023).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول الموضح أعلاه لقيمة عرف معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2019 إلى 2023 تقلبات ملحوظة تعكس تفاعل الإقتصاد الوطني مع التغيرات الداخلية والخارجية، فقد إرتفع المعدل من 12.3% سنة 2019 إلى 14.1% في سنة 2020 نتيجة التداعيات الإقتصادية لجائحة كوفيد-19، التي أثرت سلبًا على النشاط الاقتصادي وأدت إلى فقدان العديد من مناصب عملهم، ليتم بعد ذلك تراجع المؤشر تدريجيًا ليسجل 13.6% في 2021، ثم 12.3% في 2022، إلى أن بلغ 11.7% في 2023، وهو أدنى مستوى خلال الفترة المعنية، ما يدل على بوادر تعافٍ الاقتصاد الجزائري نسبي وتحسن في ديناميكية سوق العمل، نتيجة لإستحداث عشر (10) ولايات جديدة بالجنوب الجزائري، وقد أولت الدولة الجزائرية إهتماما بليغا لتوفير مناصب شغل دائمة وجديدة في هاته الولايات، مع وجود فرص توظيف كبيرة لاسيما في مجال التعليم وإدماج الأساتذة المتعاقدين...إلخ، الأمر الذي أدى إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التراجع النسبي لمعدل البطالة ضمن هذه الفترة المدروسة.

الشكل رقم (1_2) : تطور البطالة في الجزائر للفترة (2019 _2023)

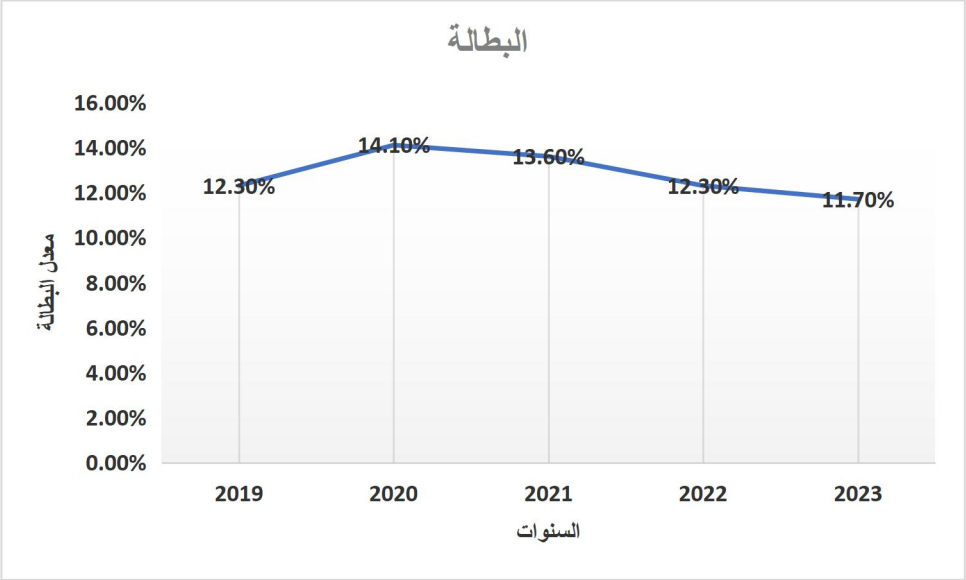

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019 _2023).

الفرع الثاني: مؤشر التضخم

يعد مؤشر التضخم من بين أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية المعتمدة لقياس التغير في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، فهو يعكس القوة الشرائية للعملة الوطنية، ويعد أداة هامة لفهم إتجاهات الإقتصاد الكلي، وتوجيه السياسات الإقتصادية والمالية للدولة، والجدول التالي يوضح لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2019_2023) كالآتي :

الجدول رقم (2-2) : تطور التضخم في الجزائر للفترة (2019 _2023)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	2.0%	2.4%	7.2%	9.3%	9.3%

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019 _2023).

يوضح لنا الجدول أعلاه تطور مؤشر التضخم في الجزائر للفترة (2019 _2023) والتي عرف من خلالها تطورًا ملحوظا، حيث بدأ بمستويات منخفضة نسبيًا في سنتي 2019 و2020 (2.0% و2.4% على التوالي)، ثم عرف قفزة كبيرة إبتداءً من سنة 2021 والتي بلغ عندها 7.2% بسبب إرتفاع أسعار الواردات من جهة و تراجع قيمة الدينار من جهة أخرى، أما عند سنتي2022 و 2023 فقد إستقر عند 9.3% ، وبالفعل فإن هذا التصاعد يعكس العديد من العوامل والتأثيرات الداخلية والخارجية المتشابكة، أبرزها تداعيات جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية عالميا، إلى جانب عوامل محلية مثل توسع الكتلة النقدية وضعف الإنتاج المحلي، وبالتالي فإن السنتين الأخيرتين تعكسان مدى إستمرار الضغوط التضخمية وعدم فعالية السياسات المتخذة في كبح إرتفاع الأسعار، وللتفصيل أكثر الشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (2-2) : تطور التضخم في الجزائر للفترة (2019 _2023)

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019 _2023).

الفرع الثالث: مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر

مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتقييم جاذبية الإقتصاد الوطني للمستثمرين الأجانب، وله أهمية كبيرة لعدة أسباب، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو القطاعي ،والجدول التالي يوضح لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2019_2023) كالآتي :

الجدول رقم (2-3) : تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2019 _2023)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	%0.70	%0.70	0.50%	0.40%	0.50%

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019 _2023).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 عرف إنخفاضًا ملحوظا، حيث إستقر في البداية عند 0.70% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2019 و2020، ثم تراجع إلى 0.50% في 2021، قبل أن ينخفض أكثر إلى 0.40% في 2022، ويعود للارتفاع الطفيف إلى 0.50% في 2023، هذا الانخفاض يعكس مدى جاهزية البيئة الجزائرية لإستقطاب الإستثمار الإجنبي ، كما يشير إلى التحديات المتعددة لاسيما الهيكلية والقانونية التي تعيق تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، رغم الإصلاحات العديدة الممنوحة لهذا النوع من الإستثمارات خلال هذه الفترة ، والشكل التالي يظهر لنا أكثر توضيحا :

الشكل رقم (2-4) : تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2019 _2023)

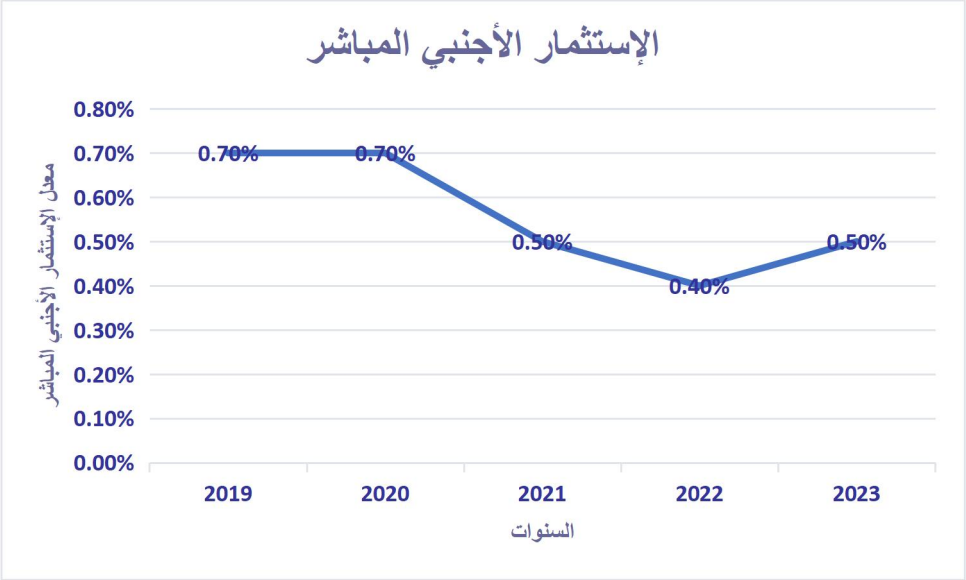

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019 _2023).

الفرع الرابع: مؤشر الإنفاق الحكومي

يعد مؤشر الإنفاق الحكومي من المؤشرات الأساسية في تحليل الأداء الاقتصادي، نظراً لدوره الحيوي من خلال تدخل الدولة في الاقتصاد قصد تحفيز النشاط الإقتصادي وتوجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، والجدول التالي يظهر لنا تطور هذا المؤشر للفترة (20219 _ 2023) في الجزائر كالآتي :

الجدول رقم (2-4) : تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2019 _2023)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	%18.30	%19.80	18.40%	16.50%	17.90%

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019 _2023).

من خلال الجدول أعلاه الموضح تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2019 _2023) فقد تبين أن هاته الفترة شهدت تقلبات واضحة تعكس تأثر هذا المؤشر بالتغيرات الإقتصادية والظروف العالمية، خصوصا أزمة كوفيد-19 وتطورات أسعار النفط العالمية، ففي سنة 2020 إرتفع الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2019، في ظل سياسة توسعية إتبعتها الحكومة الجزائرية لمواجهة التداعيات الإقتصادية للجائحة، لكن مع تحسن الظروف الصحية والإقتصادية تم تقليص هذا الإنفاق تدريجيًا في 2021 و2022، في محاولة لضبط التوازنات المالية، ثم عادت النفقات إلى الارتفاع نسبيًا في سنة 2023، ما يعكس توجه الحكومة الجزائرية نحو دعم النمو الإقتصادي وتعزيز البرامج الاجتماعية والتنموية في ظل تحسن الإيرادات العمومية، حيث تعكس هذه التطورات محاولة لتحقيق توازن بين متطلبات الإنفاق التنموي وضرورات الإستقرار المالي، وهذ ما يمكن إيجازه كالآتي :

- **2019**: بلغ الإنفاق الحكومي 18.3% من الناتج المحلي الإجمالي، في إطار سياسة مالية متوازنة نسبيًا.
- **2020**: إرتفع إلى 19.8% نتيجة التدخلات الحكومية لمواجهة أزمة كوفيد-19؛
- **2021**: إنخفض إلى 18.4% مع بداية التعافي وتراجع الحاجة للإنفاق الاستثنائي؛
- **2022**: إستمر الإنخفاض إلى 16.5%، تطبيقا لإجراءات إصلاحات مالية؛
- **2023**: إرتفع مجددًا إلى 17.9%، مما قد يدل على توجه لتحفيز الإقتصاد (خاصة زيادات الأجور المقررة من طرف رئيس الجمهورية).

وللتوضيح أكثر الشكل التالي يبين ذلك :

الشكل رقم (2-4) : تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2019 _2023)

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019 _2023).

المطلب الثالث : إختبار صلاحية نموذج الدراسة

يتناول هذا المحور إختبارات التشخيص والتحقق الإحصائي لبيانات الدراسة، وذلك من خلال إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بإستخدام إختبار "جارك-بيرا" (Jarque-Bera)، الذي يسمح بالتأكد من مدى انطباق الفرضيات الكلاسيكية للنموذج الخطي، كما سيتم تم إعتماد مصفوفة معامل الإرتباط لتحليل العلاقات البينية بين المتغيرات المستقلة، وكذا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة.

الفرع الأول : اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

فحص متغيرات الدراسة تحليل Jarque-Bera (جاك-بيرا) يستخدم لإختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويعتمد على الإنحراف والتفلطح و كقاعدة العامة:

- **الاحتمالية 0.05 > (Probability)** ، القرار لا نرفض فرضـــية التوزيع الطبيعـي (البيانات قد تكون موزعة طبيعياً).
- **الاحتمالية ≥ 0.05 ⇒** ، القرار نرفض فرضية التوزيع الطبيعي (البيانات ليست موزعة طبيعياً).

والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات كالآتي :

الجدول رقم (2-5) : إختبار التوزيع الطبيعي JARQUE-BERA لمتغيرات الدراسة

المتغير	JARQUE-BERA	Probability	التعليق
UR	0.557	0.756	**البيانات تتبع التوزيع الطبيعي**
INF	0.707	0.701	**البيانات تتبع التوزيع الطبيعي**
FDI	0.544	0.761	**البيانات تتبع التوزيع الطبيعي**
GOVEXP	0.086	0.957	**البيانات تتبع التوزيع الطبيعي**
NOGDP	0.502	0.777	**البيانات تتبع التوزيع الطبيعي**

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المتغيرات في هذا الجدول تتبع توزيعا طبيعيا بالتقريب **(أنظر الملحق رقم 01)** ، حيث أن إحتمالية إختبار Jarque-Bera لكل المتغيرات أكبر من 0.05، وبذلك فإنه لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.

الفرع ثاني : تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

فحص متغيرات الدراسة من خلال قياس القوة الإرتباطية بين متغيرات المستقلة والتابعة ، وذلك سيتم اختبار ما إذا كانت البيانات مرتبطة فيما بينها وقوة هذا الإرتباط، والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار معامل الإرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كالآتي :

الجدول رقم (2-6) : تحليل الإرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغير	معامل الإرتباط	التعليق
NOGDP – GOVEXP	0.6197	**علاقة طردية**
NOGDP – INF	-0.9684	**علاقة عكسية**
NOGDP – UR	0.3625	**علاقة طردية**

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المتغيرات في هذا الجدول لها علاقات ذات مستويات متباينة حسب بعض العوامل والمتغيرات التفسيرية **(أنظر الملحق رقم 02)** ، وبهذا يمكن توضيح طبيعة هاته العلاقات كالآتي :

- لعلاقة بين المتغيرين (NOGDP - GOVEXP) : علاقة طردية متوسطة، مما يشير إلى أن الإنفاق الحكومي يدعم نمو القطاع غير النفطي.
- العلاقة بين المتغيرين (NOGDP - INF) : علاقة عكسية قوية جدًا، مما يعني أن التضخم يضر بشكل كبير بالنمو غير النفطي.
- العلاقة بين المتغيرين (NOGDP – UR) : علاقة طردية ضعيفة، قد تعكس تأثيرًا معقدًا للبطالة على الاقتصاد غير النفطي.

الفرع ثالث: اختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

سنقوم بفحص متغيرات الدراسة من خلال قياس إختبارات تباين التباينات (**Heteroskedasticity**) بإستخدام إختبار Breusch-Pagan-Godfrey للمتغيرات المستقلة للدراسة (UR, GOVEXP, FDI, GDP, INF) و كقاعدة العامة:

- ✓ **إحتمالية Obs*R-squared > 0.05** ، القرار نقبل الفرضية الصفرية (لاتوجد مشكلة عدم تباين الخطأ العشوائي).
- ✓ **إحتمالية Obs*R-squared ≤ 0.05** ، القرار نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (توجد مشكلة عدم تباين الخطأ العشوائي).

والجدول التالي يوضح نتائج الإختبار **(أنظر الملحق رقم 03)** كما هو مبين أدناه :

الجدول رقم (2-7) : نتائج إختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

المتغير	F-Statistic	P-Value	Obs*R-squared	P-Value	التعليق
UR	0.5845	0.5002	0.8153	0.3666	قبول الفرضية الصفرية
GOVEXP	0.0052	0.9473	0.0086	0.9262	قبول الفرضية الصفرية
FDI	0.4181	0.5639	0.6116	0.4342	قبول الفرضية الصفرية
GDP	0.1665	0.7106	0.2629	0.6081	قبول الفرضية الصفرية
INF	28.3892	0.0129	4.5221	0.0335	رفض الفرضية الصفرية

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المتغيرات في هذا الجدول تم إختبارها بـ Breusch-Pagan-Godfrey بدون أي مشاكل، مما يعني أن الأخطاء المرتبطة بها موزعة بشكل متساو تقريبا حول خط الانحدار (أي أن البواقي متجانسة التباين)، وهو أمر إيجابي للنموذج، ماعدا المتغير INF الذي ظهر

بقيمة إحتمالية منخفضة جدا (أقل من 0.05)، الأمر الذي يعني أن الأخطاء المرتبطة بهذا المتغير غير مستقرة وتعتمد على حجم القيم المتنبأ بها.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

لغرض إختبار فرضيات الدراسة التي تم صياغتها سابقا فقد تم إستخدام نموذج الإنحدار البسيط ، لإختبار وقياس القوة الإرتباطية بين المتغيرات سالفة الذكر وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

المطلب الأول : تحليل نتائج الفرضية الأولى

قصد تقدير نموذج الإنحدار تم إعتماد طريقة الإنحدار الخطي البسيط، وذلك قصد معرفة أثر كل متغير مستقل على حدى للمتغير التابع.

الفرع الأول: إختبار فرضية الإنحدار لـ UR

-تنص الفرضية الاولى من هذه الدراسة على أنه : "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر البطالة على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام في الجزائر، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وذلك خلال الفترة 2019–2023."

لإختبار هذه الفرضية من الدراسة فقد تم إستخدم إختبار الإنحدار البسيط لتحديد الأثر الذي يحدثه مؤشر البطالة على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام ، كما توضحه المعادلة التالية :

$$Y_t = \alpha + \beta_t . Z_t + u_t$$

حيث أن :

Y = (المتغير التابع) t نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام في السنة

α = الحد الثابت

ß = معامل التأثير

Z = (المتغير المستقل) t معدل البطالة في السنة

u = t الحد العشوائي أو الخطأ في السنة

وبعد تطبيق معادلة الانحدار ضمن البرنامج الإحصائي EVIEWS يمكن تلخيص النتائج المستخرجة (**أنظر الملحق رقم 05**) كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8) : نتائج اختبار الانحدار الخطي للفرضية الثانية

النتائج	البيان	القيمة	العليق
المعامل	(الحد الثابت) C	0.731	**عندما يكون UR = 0 فإن NOGDP = 0.731**
	UR	0.470	**العلاقة بين البطالة وNOGDP موجبة، كما**

			أنها غير معنوية إحصائيًا.
المؤشر	R-squared	0.131	**UR تفسر فقط 13.1% من التغير في NOGDP وهو تفسير ضعيف جدا.**
	t-Statistic (لـ UR)	0.673	**القيمة أقل من 2، أي أن المعامل غير معنوي إحصائيًا**
	F-statistic	0.453	**إختبار معنوية النموذج ككل**
	Prob(F-statistic)	0.548	**أكبر من 0.05 النموذج غير معنوي إحصائيًا ككل**

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

تشير نتائج الجدول الأعلاه المبين لقيم ومعاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط إلى أن العلاقة بين البطالة (UR) والناتج المحلي غير النفطي (NOGDP) في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2019–2023 غير معنوية إحصائيًا، أي غياب العلاقة إحصائيا بين المتغيرين، فرغم أن معامل البطالة جاء موجبًا (+0.470)، مما يوحي بعلاقة طردية، إلا أن هذا الإتجاه غير منطقي من الناحية الإقتصادية، حيث يفترض أن إرتفاع البطالة ينعكس سلبا على الناتج غير النفطي، والعكس صحيح، كما أن ضعف تفسير النموذج ينعكس أيضًا في معامل التحديد ($R^2 = 0.13$)، والذي يشير إلى أن البطالة لا تفسر سوى 13.1% من التغير في الناتج المحلي غير النفطي، وهي نسبة ضئيلة جدا.

وعليه، يمكن القول إن البطالة خلال الفترة المدروسة كانت مؤشرا غير فاصلا في تفسير أداء القطاع خارج المحروقات، ما يعكس ربما ضعف ديناميكيات التشغيل في هذا القطاع أو وجود تأثير أقوى لمتغيرات أخرى مثل الإستثمارات، أو الإنفاق الحكومي..إلخ ، وبناء على ماسبق فإن معادلة الإنحدار الخطي البسيط تكون وفق العلاقة التالية :

معادلة الإنحدار:

$$NOGDP = 0.731802 + 0.47297UR$$

ومنه القرار بشأن الفرضية: بما أن P-value > 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0، ونستنتج أنه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر UR على NOGDP -) خلال الفترة المدروسة.

المطلب الثاني : تحليل نتائج الفرضية الثانية والثالثة

سنقوم من خلال هذا المطلب بإجراء إختبار على الفرضيتين الثالثة والرابعة، قصد التحقق من صحتهما عن طريق إثباتهما أورفضهما حسب النتائج المتوصل إليها.

أولا : إختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضـية الثانية من هذه الدراسة على أنه : "يوجد تأثير ذو دلالة إحصـائية لمؤشر الإنفاق الحكومي على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام في الجزائر، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وذلك خلال الفترة 2019–2023."

لإختبار هذه الفرضـية من الدراسة فقد تم إستخدم إختبار الإنحدار البسيط لتحديد الأثر الذي يحدثه مؤشر الإنفاق الحكومي على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام ، كما توضحه المعادلة التالية :

$$Y_t = \alpha + ß_t.W_t + u_t$$

حيث أن :

Y = (المتغير التابع) t نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام في السنة

α = الحد الثابت

ß = معامل التأثير

W = (المتغير المستقل) t معدل الإنفاق الحكومي في السنة

u = t الحد العشوائي أو الخطأ في السنة

وبعد تطبيق معادلة الإنحدار ضمن البرنامج الإحصائي EVIEWS يمكن تلخيص النتائج المستخرجة (**أنظر الملحق رقم 06**) كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-9) : نتائج إختبار الإنحدار الخطي للفرضية الثانية

النتائج	البيان	القيمة	التعليق
المعامل	C (الحد الثابت)	0.667	**عندما يكون GOVEXP = 0 فإن NOGDP = 0.667**
	GOVEXP	0.683	**العلاقة بين GOVEXP وNOGDP موجبة، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي نظريًا إلى تحفيز النمو غير النفطي.**
المؤشر	R-squared	0.384	**GOVEXP تفسر فقط 38.4% من التغير في NOGDP وهو تفسير متوسط.**
	t-Statistic (لـــــــــــ GOVEXP)	1.367	**القيمة أقل من 2، أي أن المعامل غير معنوي إحصائيًا**
	F-statistic	1.870	**إختبار معنوية النموذج ككل**
	Prob(F-statistic)	0.264	**أكبر من 0.05 النموذج غير معنوي إحصائيًا ككل**

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

تشير نتائج الجدول الأعلاه المبين لقيم ومعاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي (GOVEXP) والناتج المحلي غير النفطي (NOGDP) في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2019–2023 تعتبر علاقة موجبة ، إلا أن هذه العلاقة غير معنوية إحصائيًا، ما يعني أنه لا يمكن الجزم بوجود تأثير مباشر وواضح للإنفاق العام على النمو غير النفطي إستنادًا إلى البيانات المتاحة للدراسة، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل منها:

- تركيز الإنفاق الحكومي على نفقات التسيير (أجور، إعانات...) بدلًا من نفقات إستثمارية منتجة؛
- ضعف فعالية السياسة المالية في تحفيز الإنتاجية خارج قطاع المحروقات؛
- قصر الفترة الزمنية (5 سنوات)، وبناء على ماسبق فإن معادلة الإنحدار الخطي البسيط تكون وفق العلاقة التالية :

معادلة الإنحدار:

$$NOGDP = 0.667720 + 0.683608\ GOVEXP$$

ومنه القرار بشأن الفرضية: بما أن0.05 < P-value ، فإننا نقبل الفرضية الصفريةH_o ، ونستنتج أنه لا يوجد تأثير معنوي للإنفاق الحكومي على NOGDP خلال الفترة المدروسة.

ثانيا : اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة من هذه الدراسة على أنه : "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام في الجزائر، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وذلك خلال الفترة 2019–2023."

لإختبار هذه الفرضية من الدراسة فقد تم إستخدم إختبار الإنحدار البسيط لتحديد الأثر الذي يحدثه مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام ، كما توضحه المعادلة التالية :

$$Y_t = \alpha + \beta_t.K_t + u_t$$

حيث أن :

Y = (المتغير التابع) t نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام في السنة

α = الحد الثابت

ß = معامل التأثير

K = (المتغير المستقل) t نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر للسنة

= u t الحد العشوائي أو الخطأ في السنة

وبعد تطبيق معادلة الإنحدار ضمن البرنامج الإحصائي EVIEWS يمكن تلخيص النتائج المستخرجة (**أنظر الملحق رقم 07**) كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-10) : نتائج إختبار الإنحدار الخطي للفرضية الثالثة

النتائج	البيان	القيمة	التعليق
المعامل	C (الحد الثابت)	0.742	**عندما يكون FDI = 0 فإن NOGDP = 0.742**
	FDI	8.888	**العلاقة بين FDI وNOGDP موجبة، أي أن كل زيادة بـ 1 وحدة في FDI تقابلها زيادة بـ8.89 وحدة في الناتج غير النفطي، وهي علاقة طردية قوية.**
المؤشر	R-squared	0.836	**FDI تفسر 83.6% من التغير في NOGDP وهي نسبة تفسير قوية.**
	t-Statistic (لـ FDI)	3.919	**القيمة أكبر من 2، أي أن المعامل معنوي إحصائيًا**
	F-statistic	15.360	**إختبار معنوية النموذج ككل**
	Prob(F-statistic)	0.029	**أقل من 0.05 النموذج معنوي إحصائيًا ككل**

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

تشير نتائج الجدول الأعلاه المبين لقيم ومعاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط إلى أن العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والناتج المحلي غير النفطي (NOGDP) للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2019–2023 له تأثير قوي وفعال إحصائيا على الناتج المحلي غير النفطي في الجزائر خلال هذه الفترة .

بحيث أن هذه العلاقة تعكس الدور الإيجابي المحتمل لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في دعم النشاط الاقتصادي غير القائم على المحروقات، عبر خلق مشاريع، نقل التكنولوجيا، وتوسيع سلاسل القيمة.

كما أن هذه النتائج تختلف جوهريا عن نتائج النماذج السابقة (البطالة، الإنفاق الحكومي)، حيث كانت التأثيرات غير معنوية وضعيفة التفسير، مما يعزز أهمية تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كرافعة حقيقية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، وبناء على ماسبق فإن معادلة الإنحدار الخطي البسيط تكون وفق العلاقة التالية :

معادلة الإنحدار:

$$NOGDP = 0.7422 + 8.8889\ FDI$$

ومنه القرار بشأن الفرضية: بما أن0.05 < P-value ، فإننا نرفض الفرضية الصفريةH₀ ، ونستنتج أنه يوجد تأثير معنوي للإستثمار الأجنبي المباشر على NOGDP خلال الفترة المدروسة.

المطلب الثالث : تحليل نتائج الفرضية الرابعة

سنقوم من خلال هذا المطلب بإجراء إختبار على الفرضية الرابعة قصد التحقق من صحتهما عن طريق إثباتهما أو رفضهما حسب النتائج المتوصل إليها.

اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة من هذه الدراسة على أنه : "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التضخم على نسبة التنويع الاقتصادي في الجزائر، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وذلك خلال الفترة 2019–2023."

لاختبار هذه الفرضية من الدراسة فقد تم إستخدم إختبار الإنحدار البسيط لتحديد الأثر الذي يحدثه مؤشر التضخم (INF) على نسبة التنويع الاقتصادي ، كما توضحه المعادلة التالية :

$$Y_t = \alpha + ß_t.I_t + u_t$$

حيث أن :

Y = (المتغير التابع) t نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام (التنويع الاقتصادي) في السنة

α = الحد الثابت

ß = معامل التأثير

I = (المتغير المستقل) t معدل التضخم للسنة

u = t الحد العشوائي أو الخطأ في السنة

وبعد تطبيق معادلة الإنحدار ضمن البرنامج الإحصائي EVIEWS يمكن تلخيص النتائج المستخرجة (**أنظر الملحق رقم 08**) كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-11) : نتائج إختبار الإنحدار الخطي للفرضية الرابعة

النتائج	البيان	القيمة	التعليق
المعامل	(الحد الثابت) C	0.813	**عندما يكون INF = 0 فإن NOGDP = 0.831**
	INF	-0.349	**العلاقة بين INF وNOGDP موجبة، أي أن كل زيادة بـ 1 درجة في INF تقابلها إنخفاض بـ 0.349 وحدة في الناتج خارج المحروقات،**

			وهي علاقة سلبية متوسطة.
المؤشر	R-squared	0.937	INF تفسر 93.7% من التغير في NOGDP وهي نسبة تفسير قوية جدا.
	t-Statistic (لـ INF)	-6.724	بالقيمة المطلقة القيمة أكبر من 2، أي أن المعامل معنوي إحصائيًا
	F-statistic	45.219	إختبار معنوية النموذج ككل
	Prob(F-statistic)	0.006	أقل من 0.05 النموذج معنوي إحصائيًا ككل

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

تشير نتائج الجدول الأعلاه الموضح لقيم ومعاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط إلى أن العلاقة بين معدل التضخم (INF) والناتج المحلي غير النفطي (NOGDP) للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2019–2023 معنوية ذات تأثير سلبي للتضخم على الناتج المحلي غير النفطي في الجزائر خلال هذه الفترة ، كما أن هذه العلاقة تتماشى وتتوافق مع النظرية الإقتصادية التي تشير إلى أن ارتفاع التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، زيادة تكاليف الإنتاج، وتراجع الإستثمار، مما يؤثر سلبًا على النشاطات الإقتصادية خارج قطاع المحروقات، وبناء على ماسبق فإن معادلة الإنحدار الخطي البسيط تكون وفق العلاقة التالية:

معادلة الإنحدار:

$$NOGDP = 0.8131 - 0.3496\ INF$$

ومنه القرار بشأن الفرضية بما أن P-value = 0.0067 < 0.05، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ، أي أنه يوجد تأثير معنوي سلبي للتضخم على NOGDP في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

خلاصة الفصل

لقد ساهمت هذه الدراسة القياسية الإحصائية بدور بالغ الأهمية في توضيح وتعميق الفهم للجوانب النظرية التي تم تناولها في الإطار النظري، حيث تم السعي إلى الربط بين الجانب النظري والتطبيق العملي من خلال تحليل ودراسة أثر أهم متغيرات الإقتصاد الكلي على التنويع الإقتصادي في الجزائر، وقد تم في مستهل هذا الفصل تحديد المتغيرات المستقلة (معدل البطالة، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، ومعدل الإستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير التابع المتمثل في مساهمة القطاعات خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي(التنويع الاقتصادي)

وقد مكّنتنا هذه الدراسة من إستخدام أدوات وأساليب قياس علمية دقيقة لتحليل مدى تأثير هذه المتغيرات على التنويع الإقتصادي خلال الفترة (2019–2023)، وهي فترة شهدت ومرت بعدة أزمات وإختلالات على المستويين المحلي والدولي، انعكست سلباً على أداء العديد من الاقتصاديات، بما في ذلك الإقتصاد الجزائري.

بذلك، فقد سمح لنا جمع البيانات الإحصائية للمتغيرات السالفة الذكر من المصادر والهيئات الرسمية ، الأمر الذي كان إيجابيا وسمح لنا بمواصلة وإتمام هذه الدراسة التطبيقية ، التي قمنا خلالها بإختبار فرضيات الدراسة التي تعتبر أساس دراسة حالة و التأكد من صحة الفرضيات التي كانت تراودنا قبل إجراء هذه الدراسة ، ليتم بعدها التوصل إلى قبول فرضيات ورفض أخرى ومعرفة أسباب ذلك ، وهذا ما مكننا بصورة عامة من الإطلاع وفهم موضوع الدراسة إلى حد ما بجانبيه النظري والتطبيقي والتمكن من الوصول إلى حل إشكالية الدراسة التي تم طرحها في بداية الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

أولا: توطئة

لقد أتاحت هذه الدراسة معرفة الجوانب النظرية والتطبيقية حول تركيبة الاقتصاد الجزائري ومعرفة طبيعة هذا الإقتصاد بإعتبار أنه إقتصاد ريعي يعتمد بشكل رسمي وبحجم كبير جدا على المحروقات، وذلك من خلال التعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المستقلة لهذه الدراسة، وكذا المتغير التابع المتمثل في التنويع الاقتصادي .

كما تم في هذه الدراسة، محاولة معرفة أي العوامل المؤدية إلى تعزيز أو إعاقة مسار التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2019_2023) ، من خلال تحليل أثر كل من متغيرات الإقتصاد الكلي على التنويع الاقتصادي، وقد تبيّن من خلال النتائج القياسية أن بعض المتغيرات كانت لها علاقة ذات دلالة إحصائية قوية مع المتغير التابع، حيث لوحظ أن كل من الإستثمار الأجنبي المباشر كان من أبرز العوامل المؤثرة على عملية التنويع الاقتصادي ، مقارنة بالإنفاق الحكومي اللذي لم يؤثر بشكل كبير في متغير التنويع الاقتصادي بإعتبار أن الاقتصاد الجزائري مبني أساسا على قطاع المحروقات، في حين أن إرتفاع معدل البطالة (الذي ظهر بمعامل إيجابي وهو مخالف للواقع والنظريات الإقتصادية) والتضخم (الذي ظهر بشكل سلبي وهو يمثل الواقع ويوافق النظريات الاقتصادية) شكلا عائقين حقيقيين أمام تحقيق هذا الهدف.

وهو الأمر الذي يتيح لصناع لمجلس الحكومة أو صناع القرار الاقتصادي، توجيه السياسات العامة نحو المتغيرات ذات التأثير الإيجابي الأكبر، وتحييد أو تخفيف أثر المتغيرات السلبية، بما يخدم التوجه الإستراتيجي للدولة نحو بناء إقتصاد متنوع ومستدام.

و من خلال ما تم تناولنه واستعراضه بالفصلين السابقين من هذه الدراسة قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية لها، و بعد معالجة هذا الموضوع للمتغيرات الكلية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2019_2023) تم التوصل إلى جملة من النتائج والخروج بعدد من التوصيات والمقترحات سنقوم بعرضها في العناصر الموالية من هذه الدراسة .

ثانيا: نتائج الدراسة :

من خلال معالجة الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

ا- النتائج الميدانية :

- **بالنسبة للفرضية الاولى** : التي تنص على أنه " **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر البطالة على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام (التنويع الاقتصادي) في الجزائر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وذلك خلال الفترة 2019–2023** "، وقد أظهرت نتائج إختبار الفرضية أن القيمة الإحتمالية لـ F بلغت 0.548 (P-value)، وهي أعلى من المستوى المعتمد 5% ، كما أن P-value > 0.05، بالتالي لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر UR على NOGDP خلال الفترة المدروسة، وهذا بالرغم تفاوت معدلات البطالة في الجزائر، فإن ذلك لم ينعكس بوضوح على مساهمة الأنشطة خارج

المخروقات، ما قد يعكس ضعف الروابط بين سوق العمل وتنوع النشاط الاقتصادي خلال الفترة، **وبناءً عليه يتم رفض الفرضية الاولى.**

- **بالنسبة للفرضية الثانية** : التي تنص على أنه " **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الإنفاق الحكومي على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام في الجزائر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05)، وذلك خلال الفترة 2019–2023** "، وقد أظهرت نتائج إختبار الفرضية أن القيمة الإحتمالية لـ F بلغت 0.264 (P-value)، وهي أعلى من المستوى المعتمد 5% ، كما أن P-value > 0.05، بالتالي لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر GOVEXP على NOGDP خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي يشير إلى أن السياسات الإنفاقية الحكومية لم تكن موجهة بالشكل الكافي نحو تحفيز الأنشطة الإقتصادية خارج المحروقات ، كما أن آثارها كانت محدودة في الأجل القصير أي إنفاق إستهلاكي فقط وليس إستثماري. **وبهذا يتم رفض الفرضية الثانية .**
- **بالنسبة للفرضية الثالثة**: التي تنص على أنه " **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الإستثمار الأجنبي على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام في الجزائر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05)، وذلك خلال الفترة 2019–2023** "، وقد أظهرت نتائج إختبار الفرضية أن القيمة الإحتمالية لـ F بلغت 0.029 (P-value)، وهي أقل من المستوى المعتمد 5% ، أي أن P-value < 0.05، بالتالي يوجد تأثير معنوي لمؤشر FDI على NOGDP خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي يعكس تدفقات الإستثمار الأجنبي ومساهمتها الفعالة في دعم الأنشطة الإقتصادية خارج قطاع المحروقات، وهو ما يعزز أهمية جذب وإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق التنويع الاقتصادي، **وبهذا يتم قبول الفرضية الثالثة .**
- **بالنسبة للفرضية الرابعة** : التي تنص على أنه " **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر التضخم على نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام في الجزائر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05)، وذلك خلال الفترة 2019–2023** "، وقد أظهرت نتائج إختبار الفرضية أن القيمة الإحتمالية لـ F بلغت 0.006 (P-value)، وهي أقل من المستوى المعتمد 5% ، أي أن P-value < 0.05، بالتالي يوجد تأثير معنوي لمؤشر INF على NOGDP خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي قد يعود إلى التغيرات الحاصلة في معدل التضخم أثرت على أداء القطاعات غير النفطية، من خلال تأثيرها على تكلفة الإنتاج أو القدرة الشرائية، وهو ما إنعكس على مساهمتها الإقتصادية.**وبهذا يتم قبول الفرضية الرابعة .**

ثالثا: التوصيات

و في ضوء النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة فقد خلصت مجموعة من التوصيات و المتمثلة أساسا فيما يلي:

- ينبغي على الحكومة الجزائرية العمل على تعزيز وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية ، تحسين مناخ الأعمال من خلال التحفيزات المادية وحتى المالية قصد جذب رؤوس الأموال ونقل الخبرات الأجنبية نحو القطاعات غير النفطية ؛
- ضرورة التحكم في معدلات التضخم من خلال إعتماد سياسات نقدية ومالية متوازنة، تسهم في الحفاظ على ثبات الأسعار وإستقرارها مع ضرورة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما الفئات الهشة وذوي الدخل المحدود ؛
- على الحكومة الجزائرية إتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية إلى تنويع مصادر الإيرادات العمومية وفي نفس الوقت الإنتقال التدريجي أو التقليل من الإعتماد على عائدات المحروقات؛
- العمل على زيادة الإنفاق الحكومي الموجه نحو الإستثمارات لاسيما مجالات الصناعة والإنتاج لاسيما في القطاع الفلاحي، صناعة الألات والمعدات وتركيب السيارات، والقطاع السياحي، لما له من دور فعال في تحفيز النشاط الإقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات عبر تقديم حوافز للمنتجين المحليين، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية لاسيما الأسواق الإفريقية ودول المغرب العربي، وكذا الأسواق الأروبية، من خلال إبرام اتفاقيات التجارية تعاونية بين البلدين في مجال التجارة والتبادل؛

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال إجراء هذه الدراسة قد لفت انتباهنا عدة مواضيع للبحث في هذا المجال التي يمكن أن تكون محاور لبحوث مستقبلية تكمل مختلف زوايا هذا البحث كالآتي:

- الدعم الموجه كآلية من آليات الإنفاق الحكومي وأثره على نمو القطاعات غير النفطية؛
- دراسة مقارنة بين الجزائر ودول المغرب العربي حول التنويع الاقتصادي ؛
- دور التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة في دعم التنويع الإقتصادي في الجزائر؛
- فعالية برامج الإصلاح الاقتصادية والإجتماعية في دعم التنويع الإقتصادي في الجزائر؛
- دراسة تحليلية حول معوقات تطبيق برامج التنويع الاقتصادي خارج المحروقات ؛
- دراسة تحليلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر حسب التقسيم الجغرافي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1435 هـ- 2014م.

2- بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، عنابة، 1428 ه -2007 م.

3- جلود فاطمة الزهراء، التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1990-2020، مذكرة تخرج ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021.

4- خالد واصف الوزني، الدكتور أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة العاشرة، 2009.

5- خرافي خديجة، بن يوب لطيفة، قياس دور تنويع القطاعات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1999-2022، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15، العدد 02، 2024.

6- سليمة غدير أحمد، عائشة سلمة كيحلي، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال – هيرشمان للفترة 2017-2021، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2022.

7- محمد دعمي، أمال تباني، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال فترة 2000-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2020.

8- محمد مكاوي، تحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 1980-2017، دراسة قياسية باستخدام أسلوب التكامل المشترك واختبارات السببية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2020.

9- وفاء شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، مقدمة الرياضيات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1:إختبار التوزيع الطبيعي والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	FDI	GDP	GOVEXP	INF	NOGDP	UR
Mean	0.005600	203.5660	0.181800	0.060400	0.792000	0.128000
Median	0.005000	193.4600	0.183000	0.072000	0.790000	0.123000
Maximum	0.007000	247.6300	0.198000	0.093000	0.810000	0.141000
Minimum	0.004000	164.8700	0.165000	0.020000	0.780000	0.117000
Std. Dev.	0.001342	32.89736	0.011819	0.036115	0.013038	0.010050
Skewness	0.111111	0.252223	-0.084585	-0.257020	0.363173	0.310615
Kurtosis	1.398148	1.694331	2.379785	1.230105	1.628028	1.487232
Jarque-Bera	0.544857	0.408174	0.086101	0.707659	0.502060	0.557165
Probability	0.761528	0.815391	0.957863	0.701995	0.777999	0.756856
Sum	0.028000	1017.830	0.909000	0.302000	3.960000	0.640000
Sum Sq. Dev.	7.20E-06	4328.946	0.000559	0.005217	0.000680	0.000404
Observations	5	5	5	5	5	5

الملحق رقم 2: مصفوفة إرتباط معاملات متغيرات الدراسة

	FDI	GDP	GOVEXP	INF	NOGDP	UR
FDI	1	-0.6778864...	0.81349568...	-0.9607152...	0.91465912...	0.38936988...
GDP	-0.6778864...	1	-0.7531345...	0.79367170...	-0.7288266...	-0.8970268...
GOVEXP	0.81349568...	-0.7531345...	1	-0.7330247...	0.61969887...	0.70926906...
INF	-0.9607152...	0.79367170...	-0.7330247...	1	-0.9683929...	-0.4821571...
NOGDP	0.91465912...	-0.7288266...	0.61969887...	-0.9683929...	1	0.36250037...
UR	0.38936988...	-0.8970268...	0.70926906...	-0.4821571...	0.36250037...	1

الملحق رقم (03) : نتائج إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	28.38923	Prob. F(1,3)	0.0129
Obs*R-squared	4.522129	Prob. Chi-Square(1)	0.0335
Scaled explained SS	0.874523	Prob. Chi-Square(1)	0.3497

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/08/25 Time: 00:27
Sample: 2019 2023
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.41E-05	3.32E-06	7.247528	0.0054
INF	-0.000258	4.85E-05	-5.328154	0.0129

R-squared	0.904426	Mean dependent var	8.46E-06
Adjusted R-squared	0.872568	S.D. dependent var	9.81E-06
S.E. of regression	3.50E-06	Akaike info criterion	-21.99826
Sum squared resid	3.68E-11	Schwarz criterion	-22.15449
Log likelihood	56.99566	Hannan-Quinn criter.	-22.41756
F-statistic	28.38923	Durbin-Watson stat	2.850133
Prob(F-statistic)	0.012919		

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.005157	Prob. F(1,3)	0.9473
Obs*R-squared	0.008580	Prob. Chi-Square(1)	0.9262
Scaled explained SS	0.002755	Prob. Chi-Square(1)	0.9581

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/08/25 Time: 00:31
Sample: 2019 2023
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.06E-06	0.001112	0.003651	0.9973
GOVEXP	0.000438	0.006106	0.071809	0.9473

R-squared	0.001716	Mean dependent var	8.38E-05
Adjusted R-squared	-0.331045	S.D. dependent var	0.000125
S.E. of regression	0.000144	Akaike info criterion	-14.55966
Sum squared resid	6.25E-08	Schwarz criterion	-14.71589
Log likelihood	38.39915	Hannan-Quinn criter.	-14.97895
F-statistic	0.005157	Durbin-Watson stat	1.513590
Prob(F-statistic)	0.947273		

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.418118	Prob. F(1,3)	0.5639
Obs*R-squared	0.611621	Prob. Chi-Square(1)	0.4342
Scaled explained SS	0.044444	Prob. Chi-Square(1)	0.8330

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/08/25 Time: 00:33
Sample: 2019 2023
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.23E-07	3.64E-05	-0.022581	0.9834
FDI	0.004115	0.006364	0.646621	0.5639

R-squared	0.122324	Mean dependent var	2.22E-05
Adjusted R-squared	-0.170234	S.D. dependent var	1.58E-05
S.E. of regression	1.71E-05	Akaike info criterion	-18.82851
Sum squared resid	8.75E-10	Schwarz criterion	-18.98474
Log likelihood	49.07128	Hannan-Quinn criter.	-19.24780
F-statistic	0.418118	Durbin-Watson stat	1.577816
Prob(F-statistic)	0.563939		

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.584477	Prob. F(1,3)	0.5002
Obs*R-squared	0.815289	Prob. Chi-Square(1)	0.3666
Scaled explained SS	0.239208	Prob. Chi-Square(1)	0.6248

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/08/25 Time: 00:29
Sample: 2019 2023
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000985	0.001137	0.866516	0.4500
UR	-0.006775	0.008862	-0.764511	0.5002

R-squared	0.163058	Mean dependent var	0.000118
Adjusted R-squared	-0.115923	S.D. dependent var	0.000169
S.E. of regression	0.000178	Akaike info criterion	-14.13901
Sum squared resid	9.52E-08	Schwarz criterion	-14.29523
Log likelihood	37.34752	Hannan-Quinn criter.	-14.55830
F-statistic	0.584477	Durbin-Watson stat	0.963791
Prob(F-statistic)	0.500196		

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.166496	Prob. F(1,3)	0.7106
Obs*R-squared	0.262902	Prob. Chi-Square(1)	0.6081
Scaled explained SS	0.081284	Prob. Chi-Square(1)	0.7756

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/08/25 Time: 00:36
Sample: 2019 2023
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000196	0.000328	0.598078	0.5919
GDP	-6.51E-07	1.60E-06	-0.408039	0.7106

R-squared	0.052580	Mean dependent var	6.38E-05
Adjusted R-squared	-0.263226	S.D. dependent var	9.34E-05
S.E. of regression	0.000105	Akaike info criterion	-15.19599
Sum squared resid	3.31E-08	Schwarz criterion	-15.35221
Log likelihood	39.98997	Hannan-Quinn criter.	-15.61528
F-statistic	0.166496	Durbin-Watson stat	1.778308
Prob(F-statistic)	0.710620		

الملحق رقم (04) : نتائج إختبار الفرضية الأولى

Dependent Variable: NOGDP
Method: Least Squares
Date: 05/07/25 Time: 01:48
Sample: 2019 2023
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.731802	0.089576	8.169659	0.0038
UR	0.470297	0.698090	0.673691	0.5488

R-squared	0.131407	Mean dependent var	0.792000
Adjusted R-squared	-0.158125	S.D. dependent var	0.013038
S.E. of regression	0.014031	Akaike info criterion	-5.405859
Sum squared resid	0.000591	Schwarz criterion	-5.562084
Log likelihood	15.51465	Hannan-Quinn criter.	-5.825151
F-statistic	0.453860	Durbin-Watson stat	0.715378
Prob(F-statistic)	0.548768		

الملحق رقم (05) : نتائج إختبار الفرضية الثانية

Dependent Variable: NOGDP
Method: Least Squares
Date: 05/07/25 Time: 02:29
Sample: 2019 2023
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.667720	0.091028	7.335352	0.0052
GOVEXP	0.683608	0.499858	1.367604	0.2649

R-squared	0.384027	Mean dependent var	0.792000
Adjusted R-squared	0.178702	S.D. dependent var	0.013038
S.E. of regression	0.011816	Akaike info criterion	-5.749530
Sum squared resid	0.000419	Schwarz criterion	-5.905755
Log likelihood	16.37383	Hannan-Quinn criter.	-6.168822
F-statistic	1.870341	Durbin-Watson stat	1.219829
Prob(F-statistic)	0.264880		

الملحق رقم (06) : نتائج إختبار الفرضية الثالثة

Dependent Variable: NOGDP
Method: Least Squares
Date: 05/07/25 Time: 03:07
Sample: 2019 2023
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.742222	0.012989	57.14065	0.0000
FDI	8.888889	2.268046	3.919184	0.0295

R-squared	0.836601	Mean dependent var	0.792000
Adjusted R-squared	0.782135	S.D. dependent var	0.013038
S.E. of regression	0.006086	Akaike info criterion	-7.076541
Sum squared resid	0.000111	Schwarz criterion	-7.232766
Log likelihood	19.69135	Hannan-Quinn criter.	-7.495833
F-statistic	15.36000	Durbin-Watson stat	2.166667
Prob(F-statistic)	0.029541		

الملحق رقم (07) : نتائج إختبار الفرضية الرابعة

Dependent Variable: NOGDP
Method: Least Squares
Date: 05/07/25 Time: 03:44
Sample: 2019 2023
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.813117	0.003561	228.3335	0.0000
INF	-0.349613	0.051990	-6.724572	0.0067

R-squared	0.937785	Mean dependent var	0.792000
Adjusted R-squared	0.917047	S.D. dependent var	0.013038
S.E. of regression	0.003755	Akaike info criterion	-8.042137
Sum squared resid	4.23E-05	Schwarz criterion	-8.198362
Log likelihood	22.10534	Hannan-Quinn criter.	-8.461429
F-statistic	45.21986	Durbin-Watson stat	3.002866
Prob(F-statistic)	0.006713		